الأمم المتحدة S/2016/552

مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥) الذي مدَّد المجلسُ بموجبه ولايةَ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وطلب فيه إلي أن أقدم كل ٦٠ يوما تقريرا عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. وهو يغطي التطورات الحاصلة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويتضمن توصيات بشأن تجديد ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

عملية السلام

٢ - منذ آخر تقرير لي (S/2016/341)، أحرز تقدم ملحوظ صوب تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ففي ٢٦ نيسان/أبريل، عاد إلى جوبا رئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، السيد رياك مشار، بعد أسبوع من المفاوضات المكثفة بشأن تفاصيل أمنه، وأدى اليمين بوصفه النائب الأول لرئيس جنوب السودان. وقد شهد مراسم أداء اليمين مسؤولون حكوميون وزعماء دينيون وزعماء مجتمعات محلية وممثلو المجتمع الدولي. وفي الملاحظات التي ألقاها النائب الأول للرئيس، بيَّن مجمل التحديات العاجلة التي تواجه البلد، ومنها تحقيق استقرار الوضع الأمني والاقتصاد وتوفير الإغاثة الإنسانية للمحتاجين في البيئات الريفية والحضرية، وكفالة المصالحة الوطنية وتضميد الجراح. أما الرئيس سلفا كير فقد رحَّب من جانبه بعودة السيد مشار باعتبارها

الرجاء إعادة استعمال الورق

إيذانا بنهاية الحرب الأهلية وعودة السلام والاستقرار. كما اعتذر إلى الشعب عن المعاناة التي سببتها الحرب وتعهد بحل جميع المسائل المعلقة المتصلة باتفاق السلام بطريقة ودية.

٣ - وبالإضافة إلى النائب الأول للرئيس، عاد إلى جوبا عدد من القادة الرئيسيين الآخرين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمن فيهم نائب رئيس هذا الجناح، ألفريد لادو غور، ورئيس هيئة الأركان العامة، سيمون غاتويش دوال. وسبق عودةَ هؤلاء إنجازُ المرحلة الأولى من الترتيبات الأمنية الانتقالية، التي شملت وصول ١ ٣٧٠ من أفراد الأمن التابعين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمن فيهم ممثلو الشرطة المتكاملة المشتركة ومجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن، وإعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على مسافة ٢٥ كيلومترا خارج جوبا. غير أن التحقق من إعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان، بما في ذلك عدد القوات ومواقعها، لا يزال يطرح تحديا أمام آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

٤ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس المرسوم رقم ٢٠١٦/٢٢٢ القاضي بتعيين ٣٠ وزيرا وثمانية نواب وزراء لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، وفقا لاتفاق السلام. وفي وقت لاحق، تسلمت الحكومة الانتقالية مهامها في ٢٩ نيسان/أبريل، معلنة بداية الفترة الانتقالية ومدتها ٣٠ شهرا. ووفقا لصيغة تقاسم السلطة الواردة في اتفاق السلام، قامت الحكومة التي خصص لها نسبة ٥٣ في المائة من المناصب الوزارية في الحكومة الانتقالية بتعيين ١٦ وزيرا، منهم وزراء الشؤون المالية، والتجارة والتخطيط الاقتصادي، والدفاع وشؤون قدامى المحاربين، والأمن القومي، في حين أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي خصصت له نسبة ٣٣ في المائة من الوزارات، عين ١٠ وزراء، منهم وزراء البترول والتعدين والصناعات والداخلية والمحافظة على الحياة البرية. أما الأحزاب السياسية الأخرى والمحتجزون السابقون، الذين خصصت لهم ٧ في المائة من الوزارات، فعيّن كل منهما وزيرين: فالأحزاب السياسية الأخرى عينت وزيري شؤون مجلس الوزراء والزراعة والغابات والسياحة والثورة الحيوانية، بينما عين المحتجزون السابقون وزيري الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والنقل والطرق والجسور. والحكومة وحدها هي التي استوفت شرط تحقيق نسبة ٢٥ في المائة من تمثيل المرأة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، حيث رشحت أربع نساء. ورشح الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان امرأتين، في حين لم ترشح الأحزاب السياسية الأخرى ولا المحتجزون السابقون أي امرأة.

٥ - وخلال اجتماعات الرئاسة (التي ضمت الرئيس والنائب الأول للرئيس ونائب الرئيس جيمس واني إيغا) المعقودة في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه و ٣ حزيران/يونيه، نوقش عدد من القضايا بغية المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام. وشملت رفع حالة الطوارئ، والإفراج عن المحتجزين السياسيين وأسرى الحرب وتجميع القوات، وتعيين المستشارين الرئاسيين، وتشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. وأقرت الرئاسة قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٧ أيار/مايو والقاضي بإنشاء مناطق التجميع في المنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة بحر الغزال الكبرى، بالإضافة إلى مناطق أعالي النيل الكبرى. وكلفت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بوضع معايير لتحديد المواقع في المنطقة الاستوائية الكبرى والتحقق من وجود قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة بحر الغزال الكبرى. واتفق أيضا على أن تقوم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بإنجاز التحقق من نزع السلاح في جوبا.

٦ - واستجابة لاستياء الأحزاب من تعيين الرئيس لعشر مستشارين رئاسيين بصورة انفرادية في ٤ أيار/مايو وإسناد مهام لهم تشمل الشؤون العسكرية، والحكم المحلي، والأمن والتعليم، والشؤون الاقتصادية، والشؤون القانونية، والزراعة، والشؤون الدينية، والشؤون الخاصة، فضلا عن مستشار خاص للرئيس ومبعوث للرئيس، توصلت الرئاسة إلى حل توافقي فوافقت على تعيين ١٩ مستشارا رئاسيا. وسيتألف هؤلاء من المستشارين العشرة الذين رشحهم الرئيس، و ٦ مرشحين رشحهم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي و ٣ مرشحين رشحتهم الأحزاب السياسية الأخرى والمحتجزون السابقون.

٧ - ووافقت الرئاسة أيضا على التعجيل بتشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. وتحقيقا لهذه الغاية، جرت الموافقة على الأعضاء العشرة الذين عينهم الرئيس في ٢٧ نيسان/أبريل وأدوا اليمين لاحقا في ٢٣ أيار/مايو ليحلوا محل أعضاء البرلمان المتوفين. أما المقاعد الشاغرة الستة المتبقية، فسوف تملؤها الرئاسة بعد التشاور مع الدوائر المعنية. وجميع أعضاء البرلمان الذين تركوا مقاعدهم بعد انتهاء التزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أعيدوا أيضا إليها بأثر فوري. وفي ٣٠ أيار/مايو، جرت تسوية الخلاف بشأن تعيين أعضاء البرلمان السبعة عشر الجدد في المقاعد المخصصة للأحزاب السياسية الأخرى، بتدخل من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واتفق زعيما تحالفي الأحزاب السياسية الأخرى، وزير الزراعة والغابات والسياحة والثروة الحيوانية والسمكية وزعيم التحالف الوطني، الدكتور لام أكول، ووزير شؤون مجلس الوزراء وزعيم البرنامج الوطني، مارتن إيليا لومورو، على أن يتألف ممثلو الأحزاب السياسية الأخرى

في الجمعية الانتقالية من الأطراف الاثني عشر التي وقعت على اتفاق السلام وحضرت الندوة المتعددة الأطراف التي عقدت في أديس أبابا، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، والأحزاب الخمسة الأخرى التي حضر ممثلوها الندوة ولكنها لم توقع على الاتفاق. غير أنه استمر التأخير في تشكيل الجمعية الانتقالية حتى وقت إعداد هذا التقرير بسبب الخلاف بين الأحزاب على إجراءات انتخاب رئيس الجمعية واستيعاب الأفراد الذين غيروا انتماءاتهم السياسية.

التطورات السياسية الأخرى

٨ - إلحاقا بتقريري السابق الذي أبلغت فيه عن اعتماد قانون المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠١٦، تتواصل المناقشات مع لجنة الإغاثة والتعمير في جنوب السودان ووزارة الشؤون الإنسانية ودرء الكوارث بشأن تنفيذه. وعلى الرغم من أن اللجنة المذكورة أرجأت التنفيذ في ١٠ أيار/مايو، أُبلغ العاملون في المجال الإنساني بتوقع بدئه في وقت ما من شهر حزيران/يونيه.

٩ - وعلى مستوى الولايات، استمر تشكيل إدارات الولايات والإدارات المحلية، وفقا للأمر التأسيسي بشأن إنشاء ٢٨ ولاية (رقم ٢٠١٥/٣٦) على الرغم من تأييد الأحزاب لأمر وقف تنفيذه الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم وفي انتظار تسوية حدود الولايات من جانب لجنة حدود وطنية شاملة للجميع. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس أمرا منفصلا بشأن إنشاء مقاطعات جديدة في ٢٨ ولاية. وأدت مواصلة تنفيذ الأمر إلى تزايد القيود المفروضة على الموارد المالية والقدرات والتوترات القبلية بسبب المنازعات الحدودية، وموقع مقار المقاطعات وتقاسم الموارد. غير أن الرئاسة وافقت، في ١ حزيران/يونيه، على إنشاء لجنة من ١٥ عضوا بغية استعراض عدد الولايات وحدودها وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدما. وستضم اللجنة أربعة أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة، وثلاثة أعضاء من الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وعضوا واحد من المحتجزين السابقين وعضوين اثنين من الأحزاب السياسية الأخرى وخمسة ممثلين دوليين، بمن فيهم من المجموعة الثلاثية (النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا. وسيكون أمام اللجنة بعد تشكيلها ٣٠ يوما لإنجاز أعمالها.

التطورات الاقتصادية

١٠ - ظلت الحالة الاقتصادية مزرية. فقد أدى تدني أسعار النفط على الصعيد العالمي إلى استنزاف شديد للاحتياطيات من العملات الأجنبية في بنك جنوب السودان. واستنادا إلى

المكتب الوطني للإحصاءات، بلغت الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك على مدى ١٢ شهرا ٢٤٥ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٦ و ٢٦٦ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وهو ما يُعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تجدد ظهور حالات نقص الوقود وتأخر دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية الآن لمدة ثلاثة أشهر. ومن شأن انضمام جنوب السودان رسميا إلى جماعة شرق أفريقيا، المتوقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وموافقة البرلمان على قانون هيئة الإيرادات أن يحسن آفاق الاقتصاد في الأجلين المتوسط والطويل.

ثالثا – الحالة الأمنية

١١ – لا تزال الحالة الأمنية متوترة في أعالي النيل وفي مناطق بحر الغزال الكبرى مع استمرار شدة التوترات القبلية في بوما وجونقلي، لأسباب تعزى في جانب منها إلى الهجوم الذي وقع عبر الحدود في منطقة غامبيلا بإثيوبيا. واشتدت الاشتباكات المسلحة في مقاطعة واو غرب بحر الغزال، بين الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجموعات مسلحة مجهولة. وفي المنطقة الاستوائية الكبرى، استمر الإبلاغ عن أعمال عنف شاركت فيها جماعات مسلحة، وصاحب ذلك ورود تقارير عن الاستيلاء على الأراضي ومضايقة المدنيين.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٢ – استمر المأزق السياسي بين سلطات المعيَّنة حديثا في بوما وفصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية لجنوب السودان//الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، مع وجود مخاوف من تجدد النزاع في بيبور. وفي أوائل نيسان/أبريل، حاول مجلس كنائس جنوب السودان التوسط بين الأطراف. وفي غضون ذلك، خفَّت حدة القتال الذي بدأ في نهاية آذار/مارس بين قبيلتي الأنواك في مقاطعتي شمال بوتشالا وجنوب بوتشالا في جونقلي، وأفيد بمشاركة فصيل كوبرا وأفراد قبيلة مورلي فيه. وحسب لجنة الإغاثة والتعمير، فإن ما يقدر بنحو ٢٢ ٠٠٠ من المدنيين من شمال بوتشالا شردوا بسبب القتال، حيث هرب كثيرون منهم إلى منطقة بيام المتاخمة لإثيوبيا.

١٣ – وبتوقف القتال في بوتشالا، عبرت عناصر مسلحة يُزعم أنها تنتمي إلى قبيلة مورلي حدود جنوب السودان وهاجمت ١٣ قرية في منطقة غامبيلا في غرب إثيوبيا في ١٥ نيسان/أبريل. وأفادت التقارير أن المهاجمين قتلوا ١٨٦ مدنيا وعادوا إلى ليكوانقول (بوما) آخذين معهم أكثر من ١٠٠ من الأطفال الإثيوبيين المختطفين ومئات من رؤوس الماشية. وعبرت

قوات الدفاع الوطني الإثيوبية فورا إلى مقاطعات شمال بوتشالا وجنوب بوتشالا من أجل استعادة الأطفال المختطفين. وفي ١٠ أيار/مايو، سافر قائد فصيل كوبرا ونائب وزير الدفاع، ديفيد ياو ياو، إلى قمروك لاستعادة علاقات طيبة مع الزعماء التقليديين وإدارة بوما الجديدة. وأفيد بأن نائب وزير الدفاع وحاكم ولاية بوما، بابا ميدان، وزعماء قبيلة المورلي التقليديين يعملون معا من أجل استرجاع بعض الأطفال المخطوفين من مقاطعتي بيبور وليكوانقول. وحتى ٣ حزيران/يونيه، تم استرداد ٧٨ طفلا.

١٤ - وفي ولاية الوحدة، وعلى الرغم من مرور عدة أسابيع من الهدوء، اندلع قتال في ١٣ نيسان/أبريل بين جنود جيش تحرير جنوب السودان بقيادة اللواء ماثيو بولجانق ومدنيين مسلحين في ريك بايام بمقاطعة مايوم. وقد أفادت التقارير عن سقوط ١٠ ضحايا على الأقل. وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من أن الحالة لا تزال هادئة في ولاية أعالي النيل، تلقت البعثة تقارير متزايدة عن حشد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على طول الضفة الغربية للنيل.

منطقة بحر الغزال الكبرى

١٥ - تدهورت الحالة الأمنية في غرب بحر الغزال، مع استمرار ورود تقارير عن تعرض المدنيين في بلدة واو لمضايقات، ووقوع اشتباكات مسلحة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة واو. وفي ٥ نيسان/أبريل، لاحظت البعثة وجود تعزيزات للجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة واو، بما في ذلك نشر طائرات هليكوبتر هجومية من طراز Mi-17 و Mi-24 ووجود نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ فرد من قوات الجيش الشعبي في المطار. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن القصف الجوي لمواقع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في نوفكونغو ونغو سلونغو. واستمر القتال خلال اليومين التاليين، ووردت تقارير عن وقوع خسائر بشرية فادحة في كلا الجانبين، بينما دمرت المناطق المحيطة بلوكو لوكو ومبورو تدميرا كاملا. وفي وقت لاحق، جرى تشريد الآلاف وظلوا مختبئين في الأدغال (انظر الفقرتين ٢٠ و ٣٢ أدناه). ولم تتمكن آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية حتى الآن من الانتقال إلى الموقع للتحقق من تلك التقارير، بسبب القيود الأمنية واللوجستية.

١٦ - وفي منتصف أيار/مايو، تلقت البعثة أيضا تقارير عن وقوع اشتباكات عنيفة بين عناصر تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة جنوب ديم الزبير على بعد ما يقارب ٧٥ كيلومترا جنوب بلدة راغا،

وزعمت تقارير أن حركة العدل والمساواة تكبدت خسائر بشرية فادحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الأمنية في ولاية غرب بحر الغزال لا تزال تتأثر سلبا بوجود مسلحين من رعاة الماشية المهاجرين من واراب، الذين يزعم أنهم يحظون بدعم من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المنتشرة محليا.

المنطقة الاستوائية الكبرى

١٧ - ظلت الحالة الأمنية متوترة في ولاية وسط الاستوائية، مع استمرار ورود تقارير عن وقوع أعمال عنف تشارك فيها جماعات مسلحة، فضلا عن الاستيلاء على الأراضي، ونهب المدنيين ومضايقتهم. وتلقت البعثة تقارير من مصادر في المجتمع المحلي تفيد بتزايد وجود الجماعات المسلحة والهجمات التي تشن على الطرق المؤدية إلى موروبو وتوريت وكايا. وفي ١٢ نيسان/أبريل، نصب كمين لفريق تابع لمنظمة غير حكومية دولية أثناء عبوره طريق ياي - موروبو، وقتل اثنان من الموظفين الوطنيين على يد جماعة مسلحة مجهولة (انظر الفقرة ٢١ أدناه). وفي ٧ أيار/مايو، اندلع عنف قبلي بين قبيلتي المنداري وباري في بلدة مانغالا بمقاطعة تيريكيكا حول السلطة الإدارية على البلدة، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص من بينهم ثلاثة من حراس حاكم ولاية جوبيك تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان. ووقعت عدة حوادث يزعم قيام الجيش الشعبي بارتكابها، ومن ذلك مزاعم تفيد بنهب المحاصيل ومضايقة المدنيين في أعقاب عمليات نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة جوبا في إطار الترتيبات الأمنية الانتقالية. ودفعت حادثة إطلاق النار التي أسفرت عن مقتل أحد عمال المساعدة الإنسانية في ١٥ أيار/مايو (انظر الفقرة ٢١ أدناه) منظمات المجتمع المدني المحلية إلى المناداة بالنقل الفوري للجيش الشعبي لتحرير السودان خارج ياي. وفي الوقت نفسه، ظلت الحالة متوترة في جوبا ولكنها شهدت استقرارا منذ وصول النائب الأول للرئيس.

١٨ - وفي ولاية غرب الاستوائية، وقعت الحكومة وحركة التحرير الوطني في جنوب السودان اتفاق سلام في ٢ نيسان/أبريل في أعقاب وساطة يسرها المجلس الديني للسلام، بدعم من البعثة، ومساعدة حاكم جبودوي. وينص الاتفاق على إدماج أعضاء الحركة في الجيش الشعبي وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان أو غيرها من القوات المنظمة. وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم محدود في المفاوضات بين الحكومة وجماعات الشباب المسلحة الأخرى في المنطقة. وتفيد التقارير بأن الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان تزيد عملياتها في المنطقة، وأبلغ عن حوادث منسوبة إلى الجماعة في لي - رانغو، مقاطعة يامبيو، وفي طريق ناغيرو تامبورا، حيث أُبلغ عن وقوع اشتباكات مع الجيش الشعبي. وأبلغ عن حوادث نهب

المركبات التجارية والإنسانية ونصب كمائن لها في مقاطعة شرق كابويتا، وشرق الاستوائية، ويعتقد أنها نفذت على أيدي عناصر مسلحة تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأبلغ أيضا عن انعدام الأمن على طول طريق جوبا – نيمولي، وقيام رجال مسلحين يرتدون الزي الرسمي بإيقاف المركبات تحت تهديد السلاح، ويزعم أن لهم صلة بنشر جنود الجيش الشعبي في المنطقة.

رابعا – الحالة الإنسانية

١٩ – في نيسان/أبريل وأيار/مايو، ظلت الحالة الإنسانية شديدة من حيث الحجم والنطاق والإلحاح. وظلت الحياة لا تطاق بالنسبة للعديد من المدنيين من جراء اجتماع عدة عوامل تمثلت في القتال في مناطق من البلد كانت مستقرة سابقا، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتدهور الاقتصاد، وفجوات تمويل الأنشطة الإنسانية.

٢٠ – وفي نيسان/أبريل، نجح شركاء العمل الإنساني في الوصول إلى مبورو في غرب بحر الغزال لأول مرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أجري تقييم إنساني تزامن مع جهود الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات، التي استفاد خلالها نحو ٠٠٠ ٧ من المتضررين من النزاع. وفي ٢٠ أيار/مايو، أجري تقييم مشترك بين الوكالات الإنسانية في منطقة بغاري الكبرى خارج بلدة واو في مواقع تعذر الوصول إليها لأكثر من سبعة أشهر. وتشير النتائج الأولية إلى تدمير واضح للممتلكات المدنية وسبل العيش، ونهب وتخريب الأصول المجتمعية، مثل المدارس والمرافق الصحية. وأبلغ أيضا عن معدلات مرتفعة للعنف الجنسي والجنساني. وأفادت المجتمعات المحلية المتضررة أن الغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية، والمدخلات الزراعية تمثل احتياجاتها ذات الأولوية.

٢١ – وظلت الجهات العاملة في المجالات الإنسانية تواجه تحديات تعوق سير عملياتها، كان من بينها انعدام الأمن، واحتدام الأعمال القتالية، والعقبات البيروقراطية، والقيود اللوجستية. وأفاد الشركاء في العمل الإنساني بوقوع ٧٨ حادثا تتعلق بوصول المساعدة في أيار/مايو و ٤٨ حادثا في نيسان/أبريل، مقارنة بستين حادثا في آذار/مارس و ٦٢ في شباط/فبراير. وفي أيار/مايو، مثل العنف ضد العاملين في المجال الإنساني أو الأصول الإنسانية نسبة ٧٣ في المائة من جميع الحوادث المبلَّغ عنها. وفي نيسان/أبريل، أدى احتدام أعمال القتال في ولاية أعالي النيل إلى نقل ١٧ من عمال الإغاثة من مقاطعة أولانق. وفي ١٢ نيسان/أبريل، وقع فريق تابع لمنظمة غير حكومية دولية يعمل مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أثناء عبوره طريق ياي – موروبو، في كمين نصبته جماعة مسلحة مجهولة وزعمت تقارير أنها استهدفت

وقتلت اثنين من الموظفين السودانيين الجنوبيين. وفي أوائل أيار/مايو، قتل موظف من جنوب السودان يعمل لدى إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في منزله في جوبا؛ وفي ١٠ أيار/مايو، قتل سائق شاحنة تستأجرها إحدى وكالات الأمم المتحدة في كمين على طريق مقوي – توريت؛ وفي ١٥ أيار/مايو، أطلق النار على طبيب وراهبة في ياي بينما كانا في سيارة إسعاف تحمل علامة سيارات الإسعاف وتوفيت الراهبة متأثرة بجراحها بعد ذلك بأيام. ويبلغ العدد الإجمالي للعاملين في مجال تقديم المعونة الذين قتلوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في الوقت الحالي ٥٥ شخصا.

٢٢ - وظلت حالة الأمن الغذائي خطيرة، وأبلغ عن حدوث تدهور في بعض المجالات. وتشير النتائج الأولية للتقييمات الأخيرة إلى بداية مبكرة لموسم الجدب على نطاق واسع مع احتمال ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي عما كانت عليه في عام ٢٠١٥ لتصل إلى أعلى معدلاتها منذ الاستقلال. وتُلاحظ أبرز مظاهر التدهور في منطقتي بحر الغزال الكبرى والاستوائية، وذلك بسبب ضعف إمدادات السوق وارتفاع الأسعار وضعف المحاصيل في بعض المناطق. أما التحسينات الهامشية التي حصلت في أجزاء من منطقة أعالي النيل الكبرى فتُعزى في جانب كبير منها إلى تحسين سبل وصول المساعدة الإنسانية، مما يؤكد ضرورة استمرار الدعم وتوسيع نطاقه في موسم الجدب المقبل. وما زالت حالة السكان في ولاية الوحدة تثير قلقا بالغا.

٢٣ - وأدى تضافر آثار نقص الغذاء، واستمرار حالة انعدام الأمن والتدهور الاقتصادي أيضا إلى نزوح كبير للأشخاص من جنوب السودان إلى البلدان المجاورة. ووفقا لما أفادت به الجهات الفاعلة الإنسانية، فر أكثر من ٠٠٠ ١١٥ من السودانيين الجنوبيين إلى البلدان المجاورة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف أيار/مايو ٢٠١٦. ويشمل هذا العدد حوالي ٠٠٠ ٧٠ من الأشخاص الذين وصلوا إلى السودان. وبالرغم من أن معظم الوافدين كانوا من شمال بحر الغزال، سجل أيضا وفود البعض من ولاية غرب بحر الغزال وواراب. وأبلغ عن أنماط جديدة من النزوح إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث بلغ عدد الوافدين الجدد إلى هذين البلدين ٠٠٠ ١٢ و ٠٠٠ ١١ وافد، على التوالي. وسجلت أيضا حالات نزوح من ولاية شرق الاستوائية إلى كينيا وأوغندا.

٢٤ - وواصل شركاء العمل الإنساني توسيع نطاق استجابتهم رغم التحديات التي تواجه عملياتهم. ومنذ بداية عام ٢٠١٦، تم إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية إلى أكثر من ٢,٣٦ مليون شخص. ويشمل هذا العدد أكثر من ١,٤٧ مليون شخص تلقوا مساعدات غذائية؛ و ٥٥١ ٨٣٤ شخصا تلقوا المساعدة في الحصول على مصادر مياه

محسنة؛ و ٠٥٧ ٢٨٥ طفلا (٣٩ في المائة منهم من الفتيات) يحصلون على التعليم؛ و ٥٦٠ ١٤٨ من الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تم علاجهم من سوء التغذية. وتم تقديم ما مجموعه ٦٢١ ٢٣٤ استشارة صحية في المناطق المتأثرة بالنزاع والهشة، وحصلت ٣٦٠ ٨ امرأة أخرى على خدمات الرعاية السابقة للولادة، وتم توفير المساعدة أثناء الولادة لما قدره ٥٨٠ ١ امرأة وتوفير خدمات الرعاية بعد الإجهاض لـ ١٨٥ امرأة. واغتنم شركاء العمل الإنساني فترة موسم الجفاف لتخزين المعونات مسبقا في مناطق محددة أو إيصالها، حيثما أمكن، وخاصة في المناطق التي يتعذر الوصول إليها برا خلال موسم الأمطار. وتحسُّبا لموسم الأمطار وحرصا على التخفيف من احتمال تفشي الكوليرا، زاد شركاء العمل الإنساني أيضا من جهود التخزين المسبق للوازم الصحة ولوازم النظافة الصحية في جميع أنحاء البلد.

٢٥ - وما زال التمويل يشكل عقبة كأداء. وتمول خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ بنسبة ٣٠ في المائة فقط، مما يسفر عن فجوة في التمويل قدرها ٨٩٩,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

خامسا - تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف وفقا للأولويات المعدلة

ألف - حماية المدنيين

٢٦ - واصلت البعثة اتباع نهج ذي ثلاثة مستويات في تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. وفي إطار المستوى الأول، المتعلق بالحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، استخدمت ممثلتي الخاصة مساعيها الحميدة لتيسير الدعم المستمر من الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تنفيذ اتفاق السلام وعملت بصورة مباشرة على إقناع النظراء الوطنيين بتعزيز حرية التنقل.

٢٧ - وواصلت البعثة أيضا بناء القدرات المحلية اللازمة لإدارة النزاعات وبناء السلام والوساطة، فنظمت ١٣ حلقة عمل لأكثر من ١ ١٥٠ مشاركا، يمثلون سلطات الدولة والسلطات التقليدية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومربي الماشية والمجتمعات المحلية عموما. وفي ولاية البحيرات، ساهمت هذه الجهود في حل نزاعات طويلة الأمد على الموارد في تونغ. وفي ولاية غرب الاستوائية، ناقشت الجهات المحلية صاحبة المصلحة انعدام الأمن على طول ممر يامبيو - جوبا. وفي الوقت نفسه، ركزت برامج أخرى على تعزيز دور النساء بوصفهن من بناة السلام في مجتمعاتهن المحلية. وقد أكد المشاركون في مناقشة مائدة مستديرة ركزت على القيادة والديمقراطية والتخفيف من حدة النزاعات في أويل، بولاية

شمال بحر الغزال، ضرورة الصفح والمصالحة وتضميد الجراح على الصعيد الوطني، وكذلك أهمية الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات. وللتخفيف من آثار الحوادث الأمنية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والمناطق المحيطة بها، نظمت البعثة أيضا حلقة عمل لفائدة ٦٠ من قادة المجتمع المحلي في أعالي النيل من أجل توعيتهم بالدور المنوط بهم في التعاون البناء مع دوائر تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية في الموقع.

٢٨ - وفي إطار المستوى الثاني، المتعلق بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، واصلت البعثة توفير الحماية لنحو ١٦٩ ٩٨٣ من المشردين داخليا في ستة مواقع تابعة للبعثة على الصعيد الوطني. وحتى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، شملت أكبر هذه المواقع ٩٨ ٦٥٣ مشردا داخليا في بانتيو؛ و ٢٧ ٩٥٩ مشردا داخليا في جوبا؛ و ٤٤٨ ٤٠ في ملكال. وتم التخفيف من وقع التهديدات الخارجية للمواقع من خلال جهود التوعية التي قام بها العنصر العسكري في البعثة، وإنشاء أبراج مراقبة إضافية. وتم تعزيز الأمن الداخلي من خلال الوجود المستمر لشرطة الأمم المتحدة، معززة بالعنصر العسكري للبعثة، حسب الاقتضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع ٣٩٨ حادثا أمنيا في المواقع. ويوجد حاليا ٣٧ محتجزا في ثلاثة مرافق احتجاز في جوبا وبانتيو وملكال.

٢٩ - وعملت البعثة أيضا على تحسين الأمن في موقع الحماية في ملكال في أعقاب الحوادث الأمنية التي وقعت يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، من خلال التخطيط للطوارئ بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الإنسانية وقادة المجتمعات المحلية. كما استمر تأهيل المواقع، بما في ذلك عمليات إصلاح وتحصين الهياكل الأساسية للأمن المادي. وساعدت البعثة وشركاء العمل الإنساني أيضا على نقل من تبقى من المشردين داخليا من قبيلتي الشلوك والنوير وعددهم ٠٠٠ ٢٢ شخص من قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة إلى موقع الحماية.

٣٠ - وخارج مواقع الحماية، زاد العنصر العسكري للبعثة من عملية التواصل داخل المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما من خلال تسيير دوريات حسب القطاعات انطلاقا من قواعد عمليات دائمة ومؤقتة. وساعدت الدوريات الطويلة المدة والدوريات الجوية المتنقلة أيضا في توسيع نطاق تغطيته الجغرافية. وعلاوة على ذلك، يستخدم العنصر العسكري مؤشرات الإنذار المبكر للتخطيط لتسيير دوريات في مناطق التوتر المحتملة. وفي بانتيو ولير، تعمل البعثة عن كثب مع الشركاء في مجال الحماية الإنسانية من أجل تحديد مواقع التوتر التي يكون فيها المدنيون عرضة للخطر، وتجري دوريات راجلة منتظمة إلى شرق وغرب موقع الحماية في بانتيو ودوريات ليلية بالقرب من لير لتحسين الأمن. أنشأت البعثة أيضاً قاعدة عمليات أمامية في بلدة ملكال لتحسين أمن المدنيين.

٣١ - وفي إطار المستوى الثالث، المتعلق بتهيئة بيئة واقية، تواصل البعثة التركيز على توسيع نطاق أنشطة الحماية إلى خارج مواقع الحماية من أجل بناء الثقة والتشجيع على تهيئة بيئة مواتية للعودة الطوعية. وإضافة إلى ذلك، اجتمعت ممثلتي الخاصة في ٦ أيار/مايو مع النائب الأول للرئيس، بناء على طلبه، لمناقشة العودة الطوعية للمشردين داخليا وإعادة إدماجهم. ونظرا لخطورة المسألة، طلب النائب الأول للرئيس التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ووزارة الشؤون الإنسانية بشأن وضع إطار من أجل العودة وإعادة الإدماج. وفي غضون ذلك، أفادت تقارير بأن حوالي ٠٠٠ ٢٠ مشرد داخلي غادروا طوعا مواقع الحماية في بانتيو وبور وجوبا. ففي بانتيو، غادر ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ من المشردين داخليا موقع الحماية، ربما بسبب استئناف خدمات المساعدة الإنسانية والحماية خارج الموقع، وحدوث تحسن نسبي في الحالة الأمنية، وكذلك الحاجة إلى زراعة المحاصيل قبل موسم الأمطار. وفي جونقلي، اشترك ''الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول'' في تيسير عودة ٢٠٦ مشردين داخليا من موقع الحماية في بور إلى أكوبو. ومن أجل دعم عمليات العودة الطوعية المستدامة، يناقش فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني استجابة متعددة الأبعاد، تشمل دعم مبادرات الإنعاش المبكر وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية.

باء - رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها، وذلك بهدف توثيق الانتهاكات السابقة لأغراض المساءلة. وكانت التطورات في مقاطعة واو بولاية غرب بحر الغزال، مثار قلق خاص، إذ وقعت عدة حالات من القتال العنيف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في آذار/مارس ونيسان/أبريل، صاحبتها تقارير عن وقوع انتهاكات، بما في ذلك عمليات قتل ومضايقة المدنيين خارج بلدة واو. وظلت الأعمال العدائية الفعلية والقيود التي تعيق الوصول إلى المواقع، بما في ذلك تقييد حرية الحركة الذي يفرضه الجيش الشعبي لتحرير السودان، تعرقل جهود البعثة الرامية إلى التحقيق في الانتهاكات. وفي ٥ أيار/مايو، تيسير للبعثة الوصول إلى فرج الله عبر واو وجنوب بايام والبقارة وناتابو وبرينجي ونجيسا ونغوداكالا عقب انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد هجر معظم المدنيين هذه المناطق، لكن بعض السكان أشاروا إلى أن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل مدنيين والنهب وحرق ممتلكات مدنية. وفي ١٠ أيار/مايو، لاحظت البعثة أن المدنيين هجروا موموي بايام وأن معظم المنازل

تم تخريبها أو إحراقها. ولوحظ وجود مكثف للجيش الشعبي لتحرير السودان في موموي وبوسيري. وواصلت البعثة جمع المعلومات من خلال إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود ومصادر أخرى، بما في ذلك في مقاطعة واو، والتحقيق في انتهاكات مزعومة داخل بلدة واو، بما في ذلك قتل ومضايقة الجيش الشعبي لتحرير السودان للمدنيين.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت التحديات التي تواجه إقامة العدل وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. إذ لوحظت حالات احتجاز مطول وتعسفي، واحتجاز بالوكالة، واحتجاز في ظروف مترديه، واحتجاز بسبب أفعال لا تشكل جرائم، واحتجاز بناء على أوامر من المحاكم العرفية التي تفتقر إلى السلطة القانونية لإصدار عقوبات بالسجن، لا سيما في مرافق الاحتجاز في جوبا وكواجوك وروميبيك في ولاية البحيرات، وغانييل في مقاطعة بنيجار في ولاية الوحدة.

٣٤ - وكانت الاعتقالات بدوافع سياسية سمة ظاهرة في مواقع مختلفة. ففي شمال بحر الغزال، أفيد بأنه ألقي القبض على ما لا يقل عن ١٨ مؤيدا مزعوما للمعارضة بين ٩ و ١١ نيسان/أبريل في مار ماين بايام في مقاطعة أويل الجنوبية وجرى احتجازهم في مخافر الشرطة. وقيل إنه تم الإفراج على الأقل عن سبعة محتجزين في ١٢ نيسان/أبريل بينما نُقل ١١ محتجزا إلى مرفق احتجاز عسكري تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من أويل. وفي ١٧ أيار/مايو، تم الإفراج عن المحتجزين الـ ١١ دون توجيه تهم إليهم، وقيل إن الإفراج عنهم كان مشروطا بامتناعهم عن مزاولة النشاط السياسي. وتعرضوا لسوء المعاملة الجسدية. وفي ولاية وسط الاستوائية، قامت البعثة بجمع المعلومات عن اعتداء جنود تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان على مدع عام في رجاف بايام في ٢٢ نيسان/أبريل، بعد أن أمر، بسبب غياب الأدلة، بإطلاق سراح سبعة من بين ١١ محتجزا ألقى الجيش المذكور القبض عليهم في ٢٧ آذار/مارس بسبب هجوم مزعوم على شباب من الدينكا. ووضع المحتجزون السبعة بعد ذلك رهن الاعتقال مرة أخرى لدى الشرطة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أفرج جهاز الأمن الوطني عن الحاكم السابق لولاية غرب الاستوائية، جوزيف باكوسورو، بعد احتجازه دون توجيه تهمة رسمية إليه منذ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

٣٥ - وأفيد بأنه توفي طفل عمره ١٤ سنة متهم مع ثلاثة آخرين بسرقة مال من مترل عقيد في مقاطعة تورالي، واراب، في ١٥ أيار/مايو، وذلك بعد أن تعرض لسوء المعاملة على يد خمسة جنود تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان. وتم القبض على هؤلاء الجنود منذ ذلك الحين. وفي الوقت نفسه، أفيد بأنه تم وضع جنديين على الأقل من الجيش الشعبي

لتحرير السودان رهن الاعتقال العسكري بسبب إطلاق النار على أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في ١٥ أيار/مايو في ياي. ولم يتم تسليمهما بعد إلى الشرطة.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت انتهاكات حرية التعبير. ففي ٩ أيار/مايو، احتجز جهاز الأمن الوطني أربعة موظفين في محطة الإذاعة ''صوت شرق الاستوائية'' التابعة للدولة لعدة ساعات. وقبل الإفراج عنهم بكفالة، تم تحذيرهم من بث أي شيء ينتقد الحكومة.

٣٧ - وتم الإبلاغ أيضا عن شواغل تتعلق بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحقوق المرتبطة بالحصول على الأراضي وعلى سبل كسب العيش. فقد أبلِغ عن ادعاءات تتعلق بانتزاع ملكية الأراضي، ربما يصل إلى درجة الإخلاء القسري، بما في ذلك في مناطق يجري فيها إنشاء مواقع للتجميع في مقاطعة جوبا. وفي ولاية شمال بحر الغزال، أفيد بأن عملية مسح الأراضي التي أجريت في آذار/مارس ونيسان/أبريل في منطقة من بلدة أويل، وتتعلق في الظاهر بتوفير الخدمات العامة، قد تؤدي أيضا إلى طرد النساء العائدات إلى المنطقة ممن يعانين من الضعف الاقتصادي. وفي أماكن أخرى في بلدة أويل، قام ضباط شرطة، في ٤ نيسان/أبريل، باتخاذ إجراءات انفرادية لتخويف التجار المحليين وإجبارهم على إغلاق محلاتهم التجارية لوقت وجيز بغية لفت الانتباه إلى عدم دفع مرتبات الشرطة منذ شباط/فبراير ٢٠١٥. وتقوم البعثة برصد التدابير التأديبية المتخذة ضد الضباط الضالعين في ذلك.

٣٨ - وظلت القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الأماكن تشكل عقبة أمام رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها في بعض المناطق. ففي الولايات الاستوائية، مُنعت الأفرقة المتكاملة التابعة للبعثة، التي ترصد حالة حقوق الإنسان والأمن، من الوصول يومي ٥ و ٦ نيسان/أبريل إلى مقاطعتي ياي وموروبو عبر الطريق الرابطة بين جوبا وياي، وذلك للمرتين الثالثة والرابعة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ١١ نيسان/أبريل، مُنع فريق تابع للبعثة من السفر إلى مقاطعة إيكوتوس للمرة الثانية في الأشهر الأخيرة، وهو ما حال دون التحقيق في ادعاءات تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، رفضت السلطات المحلية السماح لبعثة لرصد حالة حقوق الإنسان تابعة لبعثة الأمم المتحدة بالوصول إلى تمبورا وسورس يوبو، بمقاطعة تمبورا واستمر منع البعثة من الوصول إلى يامبيو وماسيا لرصد حالة حقوق الإنسان، عقب توجيه أصدره حاكم ولاية غبودوي (المنشأة بموجب أمر التأسيس رقم ٢٠١٦/٣٦) في ١١ أيار/مايو يحظر دوريات البعثة. وفي ٢ حزيران/يونيه، التزمت وزيرة الدولة المكلفة بالحكم المحلي

برفع القيود المفروضة على أنشطة رصد حقوق الإنسان، ولكن في وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم بعد التحقق من الوفاء بهذا الالتزام.

٣٩ - وفي الفترة ما بين ٢٥ نيسان/أبريل و ٩ أيار/مايو، بدأت الحكومة في تنظيم سلسلة من حلقات العمل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لفائدة أعضاء الفريق العامل التقني المشترك الذي أنشأه مكتب الرئيس للإشراف على تنفيذ البيان المشترك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي وقعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي إطار استراتيجية الحكومة الخاصة بالتنفيذ، طلبت المساعدة من الأمم المتحدة من أجل تنظيم حلقة عمل وطنية للتشاور وإقرار التدابير اللازمة بغية جمع كل أصحاب المصلحة المعنيين العاملين على التصدي لجرائم العنف الجنسي. وفي ٩ أيار/مايو، قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بزيارة إلى جوبا، واجتمعت مع الرئيس، والنائب الأول للرئيس، فضلا عن المفتش العام للشرطة. وخلال رحلتها، دعت الحكومةَ والمعارضة إلى دمج خطتيهما للتنفيذ للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات تماشيا مع النظام السياسي الجديد؛ وحثت الحكومة الانتقالية على ضمان المساءلة عن جرائم العنف الجنسي؛ واستبعاد الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي أثناء إعادة تشكيل القوات المسلحة الوطنية، من خلال إجراء عملية فرز.

٤٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبلِغ عن ٨٤ حادثا تضرر منها ١ ٦٠٥ أطفال، بينما تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ من ٦٢ من هذه الحوادث تضرر منها ١ ١٣٩ طفلا. وشكل منع وصول المساعدة الإنسانية وتجنيد الأطفال واستخدامهم غالبية الحوادث المتحقق منها، وأبلِغ عن الكثير منها في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل. وبعد اعتماد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لخطة عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، بدأت الأمم المتحدة في الإعداد لحملة لتسريح الأطفال. ومع أنه لم يتم تسريح أي طفل رسميا، فقد عين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي منسقَين رفيعي المستوى معنيين بحماية الأطفال، أحدهما عسكري والآخر مدني، للتعاون مع الأمم المتحدة. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، شرع فريق مشترك بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان في فرز الأطفال المرتبطين بهذا الجيش والتحقق من هويتهم. وحتى الآن سُجل ٢٢ صبيا وتم تسريحهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو وتتواصل عملية اقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم بها. وتم التأكد من أن القوات والجماعات المسلحة أخلت مدرستين عقب بعثات التحقق التي أوفدتها الأمم المتحدة.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن خلال التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جوبا وشركاء العمل الإنساني المحليين والممثلين في القطاعات، وفر الأفراد العسكريون التابعون للبعثة الحماية لعمليات إسقاط الأغذية من الطائرات وتحركات القوافل البرية والعديد من الأنشطة الإنسانية الأخرى. ومكنت الحماية التي وفرتها القوات العسكرية لطرق الإمداد الرئيسية أيضا من تحسين الظروف من أجل إيصال المساعدات الإنسانية.

٤٢ - وظلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تؤدي دورا رئيسيا في تهيئة الظروف اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية من خلال القيام بعمليات المسح، وتقييم حالة المسارات، وإزالة الألغام. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الدائرة بتقييم ٤٣٧ كيلومترا من الطرق، بما في ذلك الطريق الرابط بين لير وروميبيك، وطهرت أراضي تصل مساحتها إلى ٤ ٥٠١ ٠٠٨ أمتار مربعة وقامت بتدمير ٤١٨ لغما أرضيا، و ٣ ٤٦٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٢٨ ٠٩٨ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وفي لير وبانتيو، قامت الدائرة، بالتعاون مع شركاء العمل الإنساني، بمسح وتطهير أكثر من ٣١ موقعا مدرسيا. كما قامت الدائرة بمسح وتطهير مواقع آبار من أجل منظمات غير حكومية دولية في بانتيو وموندري لاستعادة إمكانية الوصول الآمن إلى المياه النظيفة. ومن خلال القيام بعمليات المسح والتطهير في مهبط الطائرات، قدمت الدائرة استجابة طارئة للحاجة إلى التخلص من الذخائر المتفجرة بعد القتال الذي وقع في بيبور في الآونة الأخيرة. ونشرت الدائرة أيضا كلاب كشف المتفجرات في موقع حماية المدنيين في جوبا لمساعدة أفراد شرطة الأمم المتحدة في عمليات البحث وإزالة الأسلحة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، استجابت الدائرة لحادث قنبلة صاروخية ضربت واخترقت حاوية داخل المركز الإنساني لجمع البعثة في بانتيو. كما قدمت الدائرة دورات تثقيفية بشأن المخاطر إلى ٧٦ ٤٨٦ مدنيا وإحاطات بشأن السلامة من الألغام الأرضية إلى ٤٢٥ موظفا من موظفي البعثة وعاملا في المجال الإنساني.

دال - دعم تنفيذ اتفاق السلام

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت ممثلتي الخاصة مساعيها الحميدة، بالتنسيق مع رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، من أجل تيسير عودة رياك مشار وغيره من قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي إلى جوبا، وتسنّى بذلك إنشاء الحكومة الانتقالية. وفي الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/أبريل، قدمت البعثة، بالتنسيق مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الدعمَ لتنفيذ المرحلة الأولى من الترتيبات الأمنية الانتقالية، بطرق منها توفير النقل

إلى جوبا لفائدة ٣٦٠ جنديا من جنود الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي البالغ عددهم ٣٧٠ ١ جنديا، وكذلك لفائدة ممثلي مجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن و ٢٢ ضابطا ليدعموا إنشاء جهاز الشرطة المتكاملة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعمَ اللوجستي في مجال إدارة الرحلات الجوية في ملكال وتزويد المركبات والزوارق التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بالوقود لكي تنقل الجنود من كالداك إلى ملكال. وقدمت البعثة أيضا دعما هندسيا كثيفا وخدمات في مجال مكافحة الألغام لتحضير ثلاثة مواقع في جوبا لاستقبال القوات القادمة. وتعمل البعثة حاليا مع اللجنة لتيسير تنفيذ المرحلة الثانية من الترتيبات الأمنية الانتقالية.

٤٤ - وفي إطار دعم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واصلت البعثة توفير الحماية بواسطة القوات والدعم اللوجستي لهذه الآلية لتيسير عملياتها. ففي ٢٤ نيسان/أبريل، وافقت البعثة على تزويد الآلية بما يصل إلى ٢٤ مركبة دعما لولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم أيضا لإنشاءِ فريق آخر للرصد والتحقق في توريت بولاية شرق الاستوائية، ونقلِ فريق للرصد والتحقق من أويل بولاية شمال بحر الغزال إلى واو بولاية غرب بحر الغزال. وأصبحت تسعة أفرقة للرصد والتحقق تؤدي عملها الآن في جميع أنحاء جنوب السودان. غير أن المعوقات التي تعترض الوصول إلى المواقع والعراقيل البيروقراطية ما زالت تعرقل أنشطة الرصد والتحقق خارج منطقة أعالي النيل الكبرى. ففي وقت قريب، وهو ٢٠ أيار/مايو، ألقت السلطات المحلية القبض على قائد فريق الرصد والتحقق في توريت واحتجزته. ولا يزال عدم كشف الحكومة عن المعلومات بشأن القوات يُعيق التحقق من تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية الخاصة بجوبا.

٤٥ - وفي ١٦ أيار/مايو، بدأ مركز العمليات المشتركة، المكلّف بمهمة فض النزاعات في سياق عمليات قوات الأمن في جوبا، عملياته الأساسية. ومن أجل دعم عمليات هذا المركز، نقلت إليه البعثة أربعة من أفراد شرطة الأمم المتحدة. ويعمل شركاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم أيضا على تقديم أشكال أخرى من الدعم اللوجستي والمادي. ففي ٢٤ أيار/مايو، أصدر وزير الداخلية تعليمات بإنشاء فريق الإدارة المشتركة الذي سيشرف على جهاز الشرطة المتكاملة المشتركة. وفي ٢٦ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه على التوالي، اجتمع فريق الإدارة المشتركة واتفق على وضع مبادئ توجيهية تتعلق بعمليات جهاز الشرطة المتكاملة المشتركة، وأوصى ببدء التدريب باستخدام المرافق الموجودة في أكاديمية الشرطة في الرجاف. ومن أجل تسوية الخلاف المستمر بين الأطراف بشأن السلطةِ المخولة لجهاز

الشرطة المتكاملة المشتركة والجهةِ التي يخضع لها ومهامِه، أمَر الوزير بأن يكون فريق الإدارة المشتركة مسؤولا أمامه مباشرة.

٤٦ - وواصلت ممثلتي الخاصة أيضا بذل الجهود لتيسير تنسيق الدعم الدولي المقدم إلى عملية السلام. فعلى إثر تشكيل الحكومة الانتقالية في ٢٩ نيسان/أبريل، عقَدَت اجتماعات للأعضاء الدوليين والإقليميين في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بهدف مواصلة رصد التقدم المحرز وتنسيق العمل مع الحكومة المشكّلة حديثا. وخلال هذه الاجتماعات، اقترح الشركاء الدوليون توجيه رسائل أساسية إلى الحكومة الانتقالية، وشملت مراقبة الدعاية السلبية التي قد تقوض عملية السلام والتصدي لها، والدعوةَ إلى إتاحة فرص إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، والتشجيعَ على التنسيق مع الشركاء الدوليين في معالجة الأزمة الاقتصادية الوطنية، والدعوةَ إلى التعجيل بتفعيل المؤسسات الأمنية الانتقالية.

هاء - المسائل الشاملة

٤٧ - في ٢١ نيسان/أبريل، عقدت البعثة منتدى نسائيا وطنيا بشأن السلام، جاء تتويجا لعقد ١٦ منتدى نسائيا بشأن السلام على الصعيد الوطني في عامي ٢٠١٥/٢٠١٦، بمشاركة أكثر من ٧٠٠ امرأة. وأبرز المنتدى الدور الهام الذي تؤديه المرأة في عمليات السلام، وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني، ومنع نشوب النزاعات. كما نظّمت نساء جنوب السودان، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مؤتمرا وطنيا نسائيا بشأن السلام مدته يومان في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو، استقطب ٥٣٠ مشاركا، وكان الهدف منه هو تعزيز التعاون فيما بين الشبكات والمنظمات النسائية، ووضع آلية فعالة تمكِّن من مشاركة النساء مشاركة شاملة وبروح من المسؤولية في تنفيذ اتفاق السلام.

٤٨ - وعملت البعثة أيضا على تعزيز فهم الجمهور لولايتها، والدعم الذي تقدمه في تنفيذ اتفاق السلام، وما تقوم به من أنشطة ذات صلة باللجنة المشتركة للرصد وبآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالإضافة إلى الإحاطات الصحفية الأسبوعية، اضطلعت البعثة بأنشطة توعوية في جميع المكاتب الميدانية، ونظمت مناسبات لفائدة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في جوبا، حيث جرى تبادلُ رسائل أساسية تتعلق بالسلام وتوزيعُ نسخ من اتفاق السلام بأربع لغات. وفي الوقت نفسه، وفرت إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة تغطية إعلامية يومية لتنفيذ عملية السلام.

٤٩ - وفي جميع أنحاء منطقة البعثة، اضطلعت البعثة بأنشطة تركز على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى خدمات الاستشارات والفحوص الطوعية والسرّية مستهدفةً جميع أفراد البعثة المدنيين والعسكريين. وفي جوبا، أكمل ٢٤ مثقِّفا آخر من المثقِّفين الأقران في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تدريبَهم (ومنهم خمس نساء). وبالإضافة إلى ذلك، تلقّى ٧٤٧ ٢ فردا من حفظة السلام (منهم ٢٤٠ امرأة) تدريبا للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بينما تلقّى ٣٩ فردا (منهم خمس نساء) خدمات الاستشارات والفحوص الطوعية والسرّية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقّى ثلاثة أشخاص (منهم امرأة واحدة) العلاج الوقائي الذي يقدم بعد التعرض للفيروس. وأُجريت أنشطة التوعية العامة بالتعاون مع جهات أخرى من جهات العمل الإنساني. ونظمت البعثة حلقتيْ عمل للموظفين الوطنيين العاملين في مواقع حماية المدنيين في ملكال وبانتيو؛ وتلقّى ٧٤ موظفا وطنيا (منهم امرأة واحدة) من وكالات غير حكومية مختلفة في ملكال وبانتيو تدريباً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقامت البعثة أيضا بالتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف ١٢٩ ٣ مدنيا (منهم ٥٤٨ امرأة) في مواقع حماية المدنيين. وتمكّنت البعثة، بفضل البرامج الإذاعية الأسبوعية المتواصلة، من توعية أشخاص يقدّر أن عددهم يبلغ ١٣٧ ٦٧ شخصا (منهم ٠٠٣ ٣٣ نساء) بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سادسا - ملاك الموظفين وحالة نشر القدرة الاحتياطية

٥٠ - في ٣ حزيران/يونيو، بلغ قوام موظفي البعثة المدنيين ما مجموعه ٥٨١ ٢ موظفا، منهم ٨٥٠ موظفا دوليا و ٣٠٦ ١موظفين وطنيين و ٤٢٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

٥١ - وبلغ قوام قوة البعثة من العسكريين ما مجموعه ٢٩٨ ١٢ فرداً، منهم ٧٥٠ ١١ فردا عسكريا و ٣٦١ ضابط أركان و ١٨٧ ضابط اتصال عسكري. وتتوقع البعثة أن تُنشر تدريجيا قدرات هندسية إضافية، ستشمل ما يصل إلى ٣٧٩ فردا، وأن يُنشأ مستشفى من المستوى الثاني في بانتيو. وبلغ قوام شرطة البعثة ٤٧٥ ١ شرطياً من القوام المأذون به البالغ ٠٠١ ٢ شرطي، منهم ٥٩١ ضابط شرطة و ٥٥ من موظفي السجون، و ٨٢٩ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة. وفي إطار زيادة العدد الأقصى لأفراد الشرطة، أُرسل ٧٠ فردا آخر من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة من رواندا إلى ملكال في آذار/مارس، و ١٠٣ أفراد إضافيين من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة من غانا إلى بانتيو في أيار/مايو. وتجري

الاستعدادات لنشر وحدة شرطة مشكّلة أخرى من رواندا إلى جوبا، ووحدة أخرى من غانا إلى بانتيو. وحتى تاريخه، نُشر ما عدده ٧٤ فردا من أفراد الشرطة (المدربين المتخصصين) المائة المقررين لتدريب جهاز الشرطة المتكاملة المشتركة.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأهداف أخرى واردة في تقريري إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (A/69/779). وتحقّق ذلك من خلال فرقة العمل الدائمة المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والفريق الاستشاري المعني بالسلوك والانضباط التابعيْن للبعثة. وأبرمت البعثة أيضا مذكرة تفاهم مع منظمات غير حكومية تعمل انطلاقا من مباني البعثة، بما يفرض عليها أن تبلغ البعثة بجميع حوادث سوء السلوك، ولا سيما حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها موظفوها. وسيمكّن ذلك البعثة من إجراء التحقيقات بشأن الجناة المزعومين حسب الاقتضاء. واستهلّ فريق الاستجابة الفورية التابع للبعثة عمله في ١٤ نيسان/أبريل. وسيوفر الفريق استجابة شاملة وفورية لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يُدَّعى تورط موظفي بعثة الأمم المتحدة فيها.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، والقانون الدولي الإنساني، وأمن موظفي الأمم المتحدة

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٣٣ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، منها ٢٣ انتهاكا تمثّل في فرض قيود على حركة موظفي البعثة والشركاء المرتبطين بها. وشملت الحوادث انتهاكات تعرضت لها مباني البعثة ومعداتها، ومطالبات بدفع الضرائب، ومصادرة ممتلكات الأمم المتحدة، وعرقلة العمليات الجوية والبرية. ومن الانتهاكات الأخرى عرقلة تنفيذ ولاية البعثة، والهجومُ المباشر على الأشخاص الذين يلتمسون الحماية في مواقع البعثة لحماية المدنيين، وإلقاءُ القبض على موظفي البعثة واحتجازهم والاعتداء عليهم وتهديدهم وسرقتهم. وقد ارتَكَبت وكالاتٌ حكومية الانتهاكات المبلغ عنها.

٥٤ - وفي بانتيو، قصفت جماعة مسلحة في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل مجمع البعثة بأسلحة صغيرة وقنابل صاروخية، وسقطت قنبلتان منها داخل المجمع، فألحقت أضرارا بحاوية سكنية كانت توجد في المركز الإنساني، وأصابت رصاصةٌ أحد المشردين داخليا الموجودين في موقع الحماية. ولم تُعرف دوافع هذا الهجوم.

٥٥ - وأُلقي القبض مرة أخرى على موظفيْن من موظفي البعثة الوطنيين ثم أُفرج عنهما بكفالة في ٢٢ نيسان/أبريل، بعد أن أُلقي القبض عليهما في المرة الأولى في ٨ آذار/مارس ٢٠١٦ ثم أفرج عنهما في ١٥ آذار/مارس. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، وجّهت إليهما إدارة التحقيقات الجنائية في جهاز الشرطة الوطنية تهمة الحصول على جنسية جنوب السودان عن طريق الاحتيال. ولا يزال ثلاثة موظفين وطنيين آخرين تابعين للبعثة رهن الاحتجاز، بعد أن أُلقي القبض على اثنين منهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وعلى الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولم توجّه اتهامات إلى أي من الموظفين المعتقلين. ولم يُسمح للبعثة بالاتصال بالموظفين الثلاثة الذين لا يزالون رهن الاحتجاز.

٥٦ - وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة المضيفة بالانتهاكات بواسطة مذكرات شفوية وأثناء الاجتماعات المعقودة مع المسؤولين المعنيين. ويجري إطلاع الحكومة أيضاً على مصفوفة شهرية بالحوادث التي تقع.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦٠ باء مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٧٦٩ ٠٨٥ ١ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٨٩,٤ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما مجموعه ٢٧٩,٤ ٢ مليون دولار. وسُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بينما سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعاً - الملاحظات والتوصيات

٥٨ - وتشكل عودة النائب الأول للرئيس إلى جوبا وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في ٢٩ نيسان/أبريل معلما بارزا في عملية السلام. وباتخاذ هذه الخطوة الهامة التي طال انتظارها، فتح الرئيس والنائب الأول للرئيس فصلا جديدا في تاريخ جنوب السودان. وإنني أرحب بالدعوات الإيجابية التي وجهتها جميع الأطراف من أجل السلام والوحدة الوطنية والمصالحة منذ تشكيل الحكومة الانتقالية، وأحث الأطراف على أن تلتزم في الأخير بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، نصا وروحا، دون مزيد من الإبطاء. وإن اللجنة المشتركة

للرصد والتقييم والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين في السلام، الذين عملوا بلا كلل من أجل دعم التوصل إلى حل سلمي للصراع، كلهم ملتزمون بدعم قادة جنوب السودان وشعبه في تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا.

٥٩ - ويؤكد حجم الدمار والمعاناة الإنسانية والاستقطاب السياسي والاجتماعي والتدهور الاقتصادي الذي عانى منه جنوب السودان خلال السنتين والنصف الماضيتين الحاجة العاجلة إلى تحقيق الاستقرار في البلد. ومع أنه يُتوقع استمرار مناخ عدم الثقة بين الأطراف على مدى الثلاثين شهرا القادمة، فيجب على الحكومة الانتقالية أن تتجاوز تلك العقبات. ويجب عليها أن تقود بجرأة الإصلاحات الأساسية الواردة في اتفاق السلام، بما في ذلك إدماجه في الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١؛ وصياغة دستور دائم والتصديق عليه؛ ووضع خريطة طريق لإصلاح القطاع الأمني؛ وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية؛ وإنشاء المؤسسات اللازمة للعدالة والمصالحة. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب باعتزام الحكومة الانتقالية وضع خطة عمل محددة زمنيا من أجل تنفيذ الاتفاق. وأشجعها على اعتماد نهج شامل وضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، في دفع عجلة السلام قدما.

٦٠ - ومن أجل تهيئة مناخ من الثقة والأمن اللازم لتنفيذ اتفاق السلام، أحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بنزع السلاح في جوبا وإعادة نشر قواتها على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام والسماح لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بالتحقق من إعادة انتشارها. والآن وقد تم تشكيل الحكومة الانتقالية، فإنني أحث الرئيس والنائب الأول للرئيس على أن يقنع كل منهما أنصاره بممارسة ضبط النفس وإظهار حسن النية في التعامل مع التحديات الأمنية وغيرها أو النزاعات الناجمة عن تنفيذ اتفاق السلام ومعالجة جميع المسائل المعلقة من خلال الحوار والحلول التوفيقية.

٦١ - كما أحث الحكومة الانتقالية على التعجيل بإنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية وتفعيلها. وفي هذا السياق، أرحب بتشغيل مركز العمليات المشتركة وإنشاء فريق الإدارة المشتركة في الآونة الأخيرة. وأحث الطرفين على العمل بسرعة على تفعيل الشرطة المتكاملة المشتركة، لكي تسهم في بناء الثقة والأمن في مناطق انتشارها. وأثني أيضا على ممثلي الأحزاب السياسية الأخرى لتعاونهم، تحت رعاية اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، من أجل تذليل العقبات المتعلقة بتمثيلهم في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية وغيرها من المؤسسات والآليات الانتقالية. وهذه الروح التوفيقية تجسد الشروط المطلوبة للمضي قدما. وستكون

الخطوة التالية هي التعجيل باختيار رئيس الجمعية وإنشاء الجمعية الانتقالية دون مزيد من التأخير.

٦٢ - وعلى الرغم من التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة، فإن العنف القبلي والعنف الذي ترتكبه أطراف النزاع مستمر في أجزاء من جونقلي وغرب بحر الغزال ووسط وشرق الاستوائية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين. فيجب وقف الأعمال العدائية فورا. وأخشى أن يكون استمرار تنفيذ الأمر التأسيسي المتعلق بإنشاء ٢٨ ولاية، رغم صدور أمر متفق عليه بوقفه، هو السبب في تأجيج العنف القبلي. وأحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الانتقالية في الآونة الأخيرة لاستعراض عدد الولايات وحدودها. وفي غضون ذلك، يجب وقف تنفيذ الأمر، وإلا فسيسهم في تقويض المكاسب الهشة التي تحققت في عملية السلام حتى الآن.

٦٣ - ويساروني قلق عميق إزاء القيود المفروضة على التنقل وسبل الوصول التي تستهدف موظفي البعثة والتي تستمر بلا هوادة وإزاء استمرار الهجمات على مجمعات البعثة، بما في ذلك ما حدث في الآونة الأخيرة في بانتيو. وإنني أشعر بالجزع لأن موظفي الأمم المتحدة لا يزالون يوضعون رهن الاحتجاز المطول، وأدعو الحكومة الانتقالية إلى ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. ومرة أخرى أنبِّه كل الجماعات المسلحة إلى أنها يجب عليها أن تكف عن استهداف موظفي الأمم المتحدة أو منشآتها، بما في ذلك مواقع حماية المدنيين. فهذه الأعمال قد تشكل جرائم حرب. وستواصل البعثة، من جانبها، بذل جهودها الرامية إلى معالجة وتخفيف الأسباب المحتملة لانعدام الأمن في مواقع حماية المدنيين وحولها، ولا سيما في جوبا وملكال وبانتيو.

٦٤ - ولا تزال الحالة الإنسانية الأليمة في جنوب السودان مصدر قلق بالغ. وأحث الجهات المانحة على أن تضاعف جهودها لسد الفجوة في تمويل النداء الإنساني من أجل جنوب السودان التي يزيد مبلغها عن ٨٩٩,٦ مليون دولار. ومن غير المقبول أن تظل العمليات الإنسانية تواجه عراقيل منع الوصول والقيود المفروضة على حرية التنقل والعنف المستمر. ويهولني أن يُقتل ٥٥ من عمال الإغاثة في جنوب السودان منذ بداية الأزمة. ويجب على جميع الأطراف أن تسمح للجهات الفاعلة الإنسانية بحرية القيام بعملها دون عوائق أو التهديد بالعنف. فإن إعاقة تقديم المعونة المنقذة للحياة انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وهي تمنع شعب جنوب السودان من الحصول على المساعدة التي تمس حاجته إليه.

٦٥ - ومن أجل تحقيق السلام المستدام، يجب على الحكومة الانتقالية أن تكفل أيضا احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إنشاء جميع

آليات العدالة الانتقالية المطلوبة بموجب اتفاق السلام. وأرحب بالمناقشات الجارية في مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن طرائق إنشاء محكمة مختلطة، حسبما اتفقت عليه الأطراف في اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، تظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة التقنية إلى الاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية من أجل إنشاء المحكمة.

٦٦ - وأُثني على رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم للإنجازات الهائلة التي حققتها اللجنة وأعيد تأكيد استمرار دعم الأمم المتحدة للجهود التي يبذلها. كما أُثني على الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين لما بذلوه من جهود في تقديم الدعم في مجال الوساطة وممارسة الضغط البناء على الأطراف لدفع عجلة السلام قدما في الشهرين الماضيين. وفي هذا المنعطف الحاسم، لا بد من دعمنا الجماعي من أجل طمأنة شعب جنوب السودان بأن السلام المستدام قريب المنال. وإنني أشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم المعنوي والمادي والمالي إلى الحكومة الانتقالية المنشأة حديثا. وأهيب بالحكومة الانتقالية إلى العمل مع المجتمع الدولي من أجل إنشاء المؤسسات والآليات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتيسير التمويل من الجهات المانحة بغية تنفيذ اتفاق السلام. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع المنطقة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي من أجل تعزيز تقديم دعم دولي مطرد ومنسَّق ومتسق لعملية السلام.

٦٧ - وفي تقريري الخاص عن استعراض ولاية البعثة المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/2015/899)، أوصيت باتباع نهج تدريجي في تحديد دور البعثة في جنوب السودان، يستند إلى تقييم منتظم لبيئة العمليات في البلد وتقدم عملية السلام. ونظرا للتطورات السياسية الأخيرة والتجديد المقبل لولاية البعثة، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بزيارة إلى جنوب السودان في ١٣ حزيران/يونيه لتقييم تنفيذ ولاية البعثة والوقوف على تنفيذ اتفاق السلام. وشعرت بالتشجيع على نحو خاص لمناقشته الصريحة والبناءة مع الرئيس بشأن سبل المضي قدما. وشعرت بالارتياح عندما علمت أن الحكومة الانتقالية تدرك تماما التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي سيتعين عليها التغلب عليها خلال الشهور الثلاثين المقبلة من أجل إرساء دعائم السلام المستدام في جنوب السودان. وفي هذا السياق، أرحب بالتزام الرئيس بتحسين البيئة التي تعمل فيها البعثة والشركاء في العمل الإنساني، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول وحرية التنقل، وهما أساسيتان لدعمنا المتواصل للحكومة والشعب. كما شجعتني محادثاتهما بشأن المركبات الجوية غير المسلحة والذاتية التشغيل، التي ناقشا خلالها إمكانية تبادل المعلومات بين السلطات الكونغولية

والسودانية الجنوبية بشأن قدرة تلك النظم على مساعدة البعثة في حماية المدنيين والعمل كرادع للمخربين.

٦٨ - وعلى الرغم من التطورات المذكورة أعلاه، وكما ذكرت في تقريري المرحلي، فإن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد لا تزال متقلبة وما زالت المؤسسات الانتقالية الوليدة لم توضح بعد أولوياتها. وبالنظر إلى أن ولاية البعثة ستنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، فإني أوصي بشدة بتمديدها لمدة ستة أشهر، وهي فترة سيتسنى خلالها للبعثة وللمقر تنفيذ المرحلة الثانية من تحديد الدعم الذي يمكن للبعثة تقديمه لتوطيد السلام والأمن في جنوب السودان، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأولويات الوطنية. وفي ضوء التطورات الإيجابية نحو تنفيذ الهيكل الأمني الانتقالي، ستُجرى أيضا دراسة مفصلة للقدرات العسكرية والشرطية بغية تحديد النطاق الكامل للدعم الذي تحتاجه المؤسسات الأمنية الانتقالية.

٦٩ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للبعثة ولموظفي فريق الأمم المتحدة القطري، الذين عملوا على حماية آلاف المدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. وأخص بالشكر ممثلتي الخاصة على قيادتها النموذجية، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي وفرت للبعثة ما يلزم من الأفراد النظاميين والأصول.

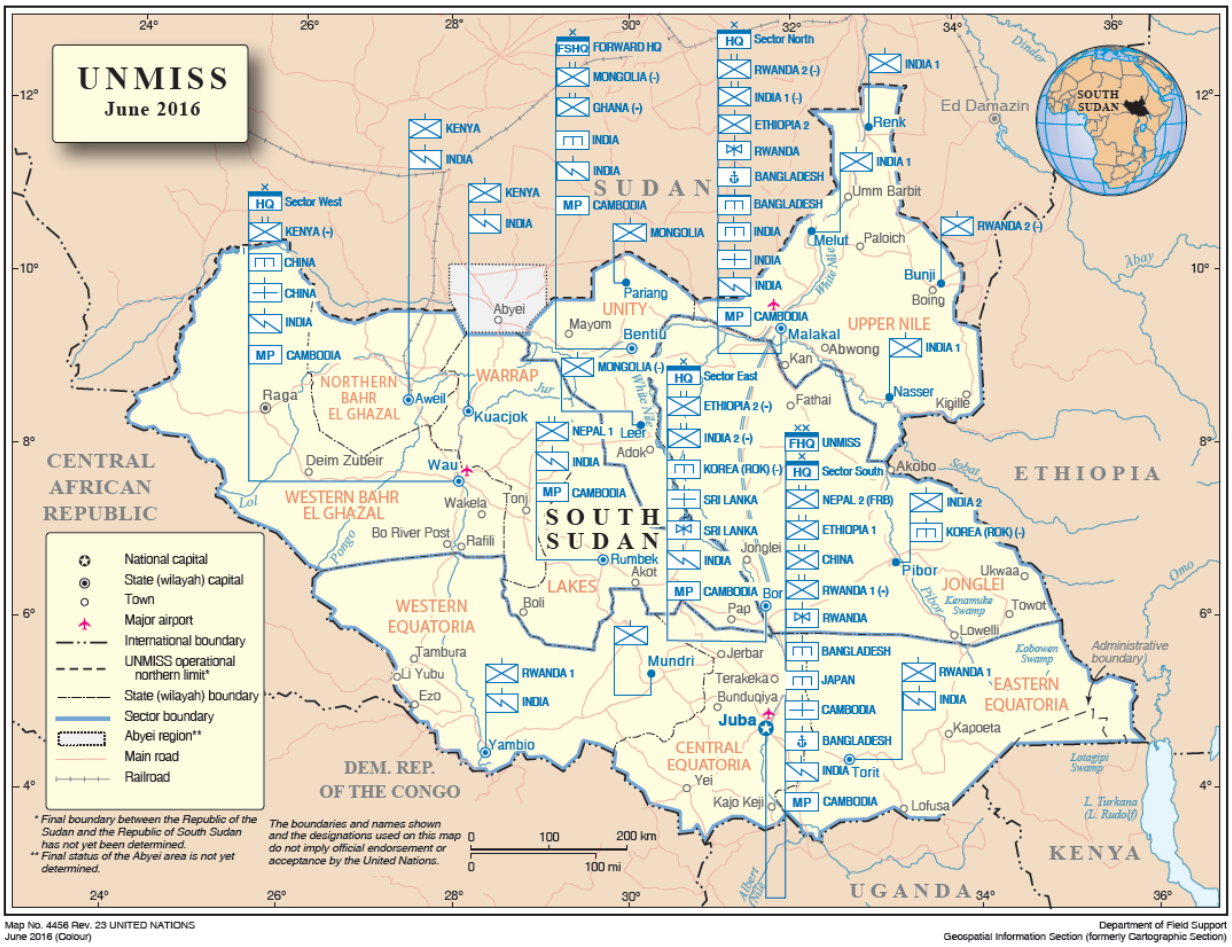
UNMISS
June 2016
SUDAN
SOUTH SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
ETHIOPIA
DEM. REP. OF THE CONGO
UGANDA
KENYA
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
WARRAP
UNITY
UPPER NILE
JONGLEI
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
HQ Sector West
HQ Sector North
HQ Sector East
HQ Sector South
FSHQ FORWARD HQ
FHQ UNMISS
MONGOLIA (-)
GHANA (-)
KENYA (-)
KENYA
INDIA
CHINA
CAMBODIA
MONGOLIA
NEPAL 1
RWANDA 2 (-)
INDIA 1 (-)
ETHIOPIA 2
RWANDA
BANGLADESH
ETHIOPIA 2 (-)
INDIA 2 (-)
KOREA (ROK) (-)
SRI LANKA
NEPAL 2 (FRB)
ETHIOPIA 1
INDIA 1
INDIA 2
RWANDA 1 (-)
RWANDA 1
JAPAN
Abyei
Pariang
Mayom
Bentiu
Malakal
Melut
Paloich
Renk
Ed Damazin
Umm Barbit
Bunji
Boing
Abwong
Kan
Nasser
Kigille
Fathai
Akobo
Raga
Aweil
Kuacjok
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Toni
Bo River Post
Rafili
Leer
Adok
Rumbek
Akot
Boli
Tambura
Li Yubu
Ezo
Yambio
Mundri
Jonglei
Bor
Pap
Jerbar
Terakeka
Bunduqiya
Juba
Yei
Kajo Keji
Pibor
Ukwaa
Towot
Lowelli
Kapoeta
Torit
Lofusa
Yirol
Rumbek
Tonj
Abyei region**
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Main road
Railroad
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
0 100 200 km
0 100 mi
Map No. 4456 Rev. 23 UNITED NATIONS
June 2016 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)